السلطة تعتبر الجيش الشعبي جزءا من قواتها المسلحة يتبع قيادة الجيش النظامي مباشرة ، رسالة ارسلها الملك حسين الى اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم ، نائب رئيس الاركان ، يخبره فيها انه عينه مفتشا عاما للقوات المسلحة . يقول الملك في هذه الرسالة : « ... آملا ان تبقى كلما سمحت بذلك ظروف عملك الاول في حركة دائمة بين جميع وحداتنا وتشكيلاتنا المقاتلة والقيادية والادارية مضافا اليها جيشنا الشعبي مراقبا وموجها من قبلي شخصيا ... »(٣٩) .

نظمت السلطة الجيش الشعبي على اساس القرية ، ففي القرية الواحدة وحدة من وحدات هذا الجيش تديرها هيئة من الجنود النظاميين ويشرف عليها مخاتير القرية او الضباط المتقاعدون من سكانها . واختيار السلطة لهذا النمط من التنظيم بالذات ليس الا استجابة لتركيب المجتمع الفلاحي ذاته ، فهذا المجتمع يقوم على العائلة الكبيرة (الحمولة او العشيرة) التي تحتل المكانة الاولى فيه ، بينما يستمد الفرد قوته ومكانته من مكانة وقوة عائلته وليس العكس . والمكانة الاجتماعية غالبا ما تكون موروثة ولا يمكن تحقيقها بالجهد الفردي والفرد يعرف ذلك ويتجنب مخالفة واغضاب عائلته لئلا تنبذه فتتحطم مكانته الشخصية . ومن هنا لجأت السلطة كما تفعل دائما الى استمالة شيوخ وزعماء العشائر الذين غالبا ما يكونون مخاتير ونصبتهم على رأس وحدات الجيش الشعبي في القرى ، اي انها عاملت الفلاحين كوحدات عائلية مستقطبة اياهم على هذا الاساس . وقد اعطي الجيش الشعبي خلال احداث ايلول (سبتمبر) مهام الدفاع عن القرى ومهام اشغال وارباك قوى المقاومة ومساعدة الجيش اذا انقطعت امداداته .

تشكيل الشعبة الخاصة والمنظمات المشبوهة(٤٠) .

واجهت السلطة الاردنية في حملتها التمهيدية ضد المقاومة مشكلتين رئيسيتين : اولاهما اختراق حركة المقاومة لاجهزة الاستخبارات والامن العسكرية العامة مما جعل هذه الاجهزة غير موثوقة في نظر السلطة ، وثانيتهما افتقار السلطة الى جسم ذي صبغة شعبية يستطيع ان يشوش على المقاومة ويقارعها على الصعيد الجماهيري وخاصة في المدن . فحاولت السلطة ابتداء من منتصف عام ١٩٦٩ انشاء جهاز متكامل يحل هاتين المشكلتين في آن معا فيقوم في الوقت ذاته بجملة واجبات تختلط وتتقاطع وتتكامل فيها مهام الاستخبارات بمهام انشاء وقيادة قاعدة شعبية مسلحة . وقد عرف هذا الجهاز بأسم « الشعبة الخاصة » وانبثقت منه منظمات فرعية متعددة واعطي المهام التالية : ١ ــ مسح جميع قواعد التنظيمات الفدائية وتحديد مواقعها على خريطة المساحة لمدينة عمان وبقية المدن الاردنية . ٢ ــ وضع تقدير للقوى البشرية للتنظيمات الفدائية . ٣ ــ دراسة نوعية وكمية اسلحة الفدائيين في القواعد والمكاتب . ٤ ــ دراسة كاملة لقوات الميليشيا ومناطق تمركزها في عمان والمدن الاخرى ودراسة تسليحها وتنظيمها وتركيبها . ٥ ــ متابعة ومراقبة عمليات تخزين الاسلحة ومصادرها وطرق عبورها للاردن ومصادر التموين . ٦ ــ متابعة اسماء المنتظمين في التنظيمات الفدائية من المدنيين والعسكريين ومراقبة نشاطهم . ٧ ــ القيام بعمليات تشهير ضد العمل الفدائي واستغلال الحوادث الفردية التي تقوم بها بعض العناصر الفدائية وتضخيمها واثارة الضجيج حولها وجعلها تبدو اساءات متعمدة من المقاومة الى الجماهير . ٨ ــ خلق جو من الشائعات لاحداث هوة بين الجماهير والمقاومة . ٩ ــ توزيع بيانات سياسية بتواقيع مختلفة تمجد الجيش والقوات المسلحة والنظام والسلطة وترد على ما يرد في بيانات المنظمات الفدائية المختلفة . ١٠ ــ العمل على شراء عناصر من داخل التنظيمات الفدائية لتكون جهاز معلومات للشعبة الخاصة واستخدام هذه العناصر لافتعال خلافات داخل المنظمات وبينها .

والحق بالشعبة الخاصة عدد من المنظمات الفرعية التابعة لها وذلك كي تستطيع تغطية البلاد جغرافيا وتغطية المهام الوظيفية المتنوعة التي انيطت بها ، ومن هذه المنظمات